الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

4 **رجب** 1437 –11 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

الحالات في ازدياد والمجتمع ينتظر تفعيل نظام الحماية من الإيذاء وسلامة المبلغين

العنف الأسري.. الضحايا أطفال ونساء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145670

تحقيق– عافية الفيفي

أصبح العنف الأسري ظاهرة تستحق الرصد والمتابعة، فلا تخلو أحاديث المجالس، وعناوين الصحف، وحتى أروقة المحاكم من حالات العنف التي يروح ضحيتها أفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم، وتتعرض بعض الأُسر للعنف من قبل وليهم، وغالبا ما يكون اللجوء لدور الإيواء المختلفة ملاذاً للأسرة أو الفرد المعتدى عليه، في الوقت الذي تشهد كثيرا من الحالات أن يعيش الشخص الذي يمارس العنف حراً طليقا، ويعد الإيواء إجراء أشبه بالعلاج المُسكن لفترة محددة تعود بعدها الأسرة للظلم والجور والعذاب من قِبل هذا الشخص المعتدي، والذي غالبا ما تكون تصرفاته بفعل ترسبات السنين والتي خلقت منه مجرما يشكل خطرا على أسرته وكل المحيطين به أو قد يكون بسبب تعاطي المخدرات بأنواعها .

"الرياض" وقفت خلال زيارتها لدار الحماية الاجتماعية بجازان على أكثر من 27 حالة مُعَنفة من بينها عائلة بأكملها مكونة من 25 فردا ما بين زوجات وأطفال، ذكورا واناثا، صغارا وكبارا يعلو ملامحهم الشحوب والضياع بفعل الألم والعنف الدامي، فقد دفعهم جنون والدهم وعنفه الجائر عليهم إلى اللجوء للدار بعد أن وصل الالم بهم منتهاه وتقطعت بهم السبل وفقدوا ثلاث فتيات بعمر الزهور كان عنف والدهم سببا في فقدهم فأحداهن تبلغ من العمر 13 عام ماتت بالغرق بينما، بينما كان مصير اثنتين من اخواتها التأهيل الشامل بعد أن أصيبتا بالإعاقة نتيجة العنف الذي مارسه والدهم عليهما.

حالات مأساوية

بداية قالت الزوجة الأولى (ع. ع): لقد تزوج زوجي أكثر من امرأة حيث يقوم بتطليق البعض بعد أن يقمن بالهرب من عنفه وتعذيبه لهن، ولم يبق على ذمته الا أنا وواحدة أخرى متواجدة معنا هنا بالدار هي وأطفالها وزوجي يتعاطى بعض أنواع المخدرات، وأنا ومنذ ارتباطي به لم اجد منه إلا العصبية والعنف المميت، فهو يضربنا جميعا من زوجات وبنات وأولاد ويرعبنا بالحرق والخنق، حتى يكاد الواحد منا يفارق الحياة بالإضافة للإهمال والحرمان من أدنى الاحتياجات الضرورية فقد حرمنا من أي اتصال بمن حولنا.

وتضيف إن الفضل بعد الله في نجاتها وأسرتها من عنف وليهم وتسلطه يعود لابنتها الكبيرة، حيث قادها المرض لأحد المستشفيات، ومن هناك أجرت اتصالها بدار الحماية وأبلغتهم بما نعانيه من والدها والحمد لله لم يقصروا، وحضروا فورا لمحافظتنا البعيدة قاطعين المسافات الطويلة والطرق الوعرة واصطحبونا للدار، والحقيقة أننا لم نعد نريد ذلك المنزل والعودة إليه حتى وإن تم القبض على زوجي فقد عانينا بما فيه الكفاية وأصبح بالنسبة لنا كابوسا مرعبا لا نرغب بعيشه مرة أخرى.

وعبرت الابنة الكبرى المعنفة (س. س) والتي تبلغ من العمر 34 سنة عن مدى ألمها فقالت: اشفق كثيرا على والدتي الكبيرة في السن وعلى زوجة والدي المسكينة وعلى نفسي وإخوتي وأخواتي من هذا المصير الذي وصلنا له، فنحن هنا بالدار رغما عنا ولم نكن نتمنى أن يصل بنا الحال الى هنا ولكن الألم بلغ بنا حده ولم نعد نطيق عنف والدي علينا ليل نهار.

وأضافت: "لا أنسى أبدا أخواتي اللاتي أوصلهما عنف والدي إلى مركز التأهيل الشامل بعد إصابتهما بالإعاقة، وأخي الصغير المصاب بمتلازمة داون الذي لن انفصل عنه أبدا ولن اترك أحدا يأخذه لأي جهة خدمية فأنا أحبه وأرعاه، وسبق

وقام والدي بمحاولة رميه في أحد الوديان ولكني لحقت به قاطعة المسافات الطويلة وأخذته منه بالقوة وأعدته للبيت وعانيت ما عانيت .

حالات مشابهة

وأكدت خيال عسيري -مديرة دار الحماية الاجتماعية بجازان- وجود حالات مشابهة، وقالت: نقف يوميا على حالات تتنوع ما بين إيذاء جسدي دامٍ قد يؤدي للوفاة أو الإعاقة والاغتصاب، وكلها بسبب وضع بعض الأولياء المتعاطين والمختلين نفسيا والضحية فتيات وأسر لا ذنب لهم غير أن المجتمع يفرز بعض الآباء والأخوة المعتلين ثم يقف متفرجا على ضحايا تنهشهم أيادي الإجرام، وبينت أن الأسرة التي يستضيفها الدار حاليا والمكونة من 23 فردا تُعد مثالاً للالتزام والانضباط والعطاء، مضيفة: "هم أناس بسيطون ومتعاونون جدا ولا يستحقون من والدهم الا كل التقدير والرعاية والاهتمام، ولكن للأسف ما وجدناه أثناء زيارتنا للأسرة لاصطحابها للدار عكس ذلك تماما فالأسرة تعاني من العنف والعذاب وضنك العيش من وليهم المعنف لهم".

الدعم مطلب

وأوضحت عائشة فقيه -رئيسة جمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان والمسؤولة عن الدور والأندية الخيرية بالمنطقة- أن عدد الأسر والفتيات المعنفات في ازدياد، وهذا يدل على أن هناك مشكلة جذرية تنتظر العلاج وتتمثل في إزدياد عدد المدمنين والمرضى النفسيين الذين يمارسون أشد أنواع الحرمان والأذى على أسرهم مما يضطرها للهرب واللجوء لدور الحماية، مؤكدةً على أن دار الحماية الحالي بجازان أصبح غير كاف في ظل ازدياد ضحايا العنف التي يؤويها الدار، وطالبت الشؤون الإجتماعية باعتماد دار إضافية على أن تكون حكومية وبمساحة كبيرة تتسع للنزيلات ومجهزة بكافة التجهيزات اللازمة وتوظيف باحثات إجتماعيات.

وأضافت: "حاليا يوجد اثنتان، وهو عدد غير كاف ونأمل من الوزارة دعمنا بالمزيد للحاجة الملحة لهن حيث تبلغ ميزانية الدار الحالية 700 الف ريال وهي غير كافية فالدار مستأجرة، وعدد ضحايا العنف من الأسر والفتيات في إزدياد وبحاجة للكثير من الاحتياجات على تنوعها".

من جانبها أكدت عائشة زكري -رئيسة لجنة العلاقات العامة بجمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان- على ضرورة تطوير آلية العمل بدور الحماية الاجتماعية بحيث لا يقتصر دورها على الرعاية بداخل الدار بل يمتد لحل المشكلة من جذورها وإشراك الجهات المعنية في ذلك.

وقالت: في منطقة جازان على سبيل المثال نحن بحاجة لأكثر من دار حماية وايواء كبقية المناطق، كما أننا بحاجة لاستقطاب كفاءات مؤهلة قادرة على حل المشكلات الأسرية والحيلولة دون تفاقم التفكك الأُسَري مع إعادة تأهيل الأسر والأفراد المتضررين من العنف، وذلك حتى يتمكنوا من تجاوز ما مروا به ويواصلوا حياتهم بشكل سليم غير ملحقين الأذى بأنفسهم أو من حولهم، وذلك ليس خافياً على وزارة الشؤون الاجتماعية فكثير من السلبيات قد ظهرت في مواقع التواصل الاجتماعي والاهتمام الشخصي لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي يبشر الجميع بالخير للوصول بخدمة هذه الفئة إلى أعلى مستويات الجودة .

اضطراب نفسي

وأوضح د. طارق الحبيب -استشاري الطب النفسي- أن إهمال موقف العدوان أو الجريمة سواء كانت اعتداء جسديا أو اغتصابا أو غيره من أنواع الإيذاء يعزز مفهوم القوة غير المستحقة ويؤصل الخوف فى نفسية المعتدى عليه بل ويجعل المجتمع غير آمن وفوضوي فى التعامل مع الأنظمة والضوابط العامة، وقال: إن البعض ممن يمارس العنف وإيذاء الآخرين تحت سيطرة الاضطراب النفسي، وقد يكون العنف سلوكا اندفاعيا نتيجة سوء التحكم في نوبات الغضب، وعدم القدرة على ضبط النفس، إلا أن الحقيقة التي لابد من الوقوف عليها هو أنه ليس كل عنف أو جريمة اغتصاب أو اعتداء خلفها سلوك مرضي نفسي، وليس كل شخص عنيف هو مضطرب أو مريض نفسي، فكثير ممن يمارسون تلك السلوكيات الإجرامية والعدوانية يعانون من سوء فى طباعهم وليس من مرض نفسي ويعتاد البعض العنف كردة فعل مع أهله سواء زوجته أو إخوته وأولاده، كما أن البعض يعكس العنف لديه حالة انفعالية غير سوية تشير الى سوء تقدير العواقب وانخفاض الشعور بالمسؤولية وقد يعكس عند البعض حالة من عدم الشعور بقيمة الذات، ونقص الثقة بالنفس، لافتاً إلى أن بعض البحوث أشارت الى أن الاستعلاء وهو وسيلة دفاعية يستخدمها ضعاف الشخصية لإخفاء النقص لديهم يكمن خلف العدوان للظهور بمظهر القوة المصطنعة وهذه التفسيرات تدل أن العدوان والسلوك الإجرامي بكل أحواله يستوجب إما العلاج أو التأديب (العقاب) وذلك حسب حالة المعتدي وحسب استبصاره أو إصراره على سلوكياته.

وأكد د. الحبيب على أهمية إعادة تأهيل الأشخاص المُعَنَفين، وقال: إن شعور المعتدى عليه بأنه لايحظى بالحماية الكافية يجعله يشعر بالقلق والخوف ويفقده الشعور بالأمان لذلك كان لزاما على المؤسسات الاجتماعية المختصة توفير الإمكانيات البشرية والعلاجية المناسبة لإعادة تأهيل الشخص المعتدى عليه ليتمكن من مواصلة حياته والعيش بصورة متكيفة فى جميع جوانب حياته.

«حقوق الإنسان» تدعو لنشر ثقافة الحقوق وإجراءات الحماية
بيّن المستشار خالد الفاخري-الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- أن دور الإيواء والحماية ليست حل للهرب من الواقع.
وقال: لا بد أن يكون هناك شجاعة من قبل المتعرض للعنف والإيذاء بحيث يقوم بمواجهة من يعنفه ويطالب بمحاسبته حتى لا تستمر معاناته، مشيراً إلى أن بقاء الشخص المعتدي طليقاً إجراء مؤقت ولا يعتبر حلاً، والصحيح أن تستمر الضحية في الإجراءات وتقوم برفع دعوى على من قام بتعنيفها وإلحاق الضرر بها والإجراء الصحيح هو بقاء المتعرض للإيذاء في منزله بينما يخرج من قام بتعنيفه عقابا وتأديبا له".
وأكد الفاخري على أن الشخص الذي يقوم بالاعتداء ليس بمعزل عن المساءلة النظامية فقد يؤدي رفع الدعوى إلى نزع الولاية منه وبالتالي تكون المرأة حمت نفسها وأطفالها من العنف بأنواعه، ولفت إلى المملكة أوجدت أنظمة قوية كفيلة بحماية حق الأنسان من أي تجاوز خاصة النساء والاطفال وبالتالي يبقى الدور الأهم على الفرد، حيث لابد أن يتقدم بالشكوى لجهات الحماية والجهات الأمنية، ولا بد أن يخرج المعنف من إشكالية الخوف من التقدم بشكوى، مبررا ذلك بأنه لا يمكن أن يحدث من الأذى بموجب الشكوى أكثر مما قد حصل سابقا .
ودعا الفاخري إلى ضرورة التبليغ عن حالات العنف، مؤكدا أن نظام الحماية من الإيذاء يتكفل بحماية المُبلغ بحيث لا يفصح عن هويته، وعن إجراءات نظام الحماية الصادر عام 1434ه والشؤون الإجتماعية بحكم أنها الجهة المنفذة للنظام تقوم باتخاذ إجراءات وقائية الهدف منها وقاية المتضرر من استمرار العنف الواقع عليه بحيث تقوم بتوعيته ببعض الأمور التي تسهم في كف العنف عنه، وتأخذ تعهدا خطيا من الفرد المعتدي وتنبهه الى أنه سيقع تحت طائلة المساءلة إن هو استمر في ايقاع العنف على أسرته او أحد أفرادها وفي حين كان العنف شديدا ويشكل خطرا على حياة الفرد فإن نظام الحماية يتدخل فورا لإيواء المتضرر وتوفير الحماية والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية اللازمة له وبموجب التقارير الطبية يتم تبليغ الإمارة والجهات الامنية وهي بدورها تبدأ بضبط المعتدي ومعاقبته بالسجن بما لا يقل عن شهر ولا يزيد على سنة أو دفع غرامة لا تقل عن (5000) ولا تزيد على (50000) أو كليهما، وفي حالة التكرار تضاعف له العقوبة عن طريق المحكمة ولها إصدار عقوبات بديلة لعقوبات سلب الحرية بما يحقق الهدف ويردع المعتدي.
وشدد الفاخري على ضرورة نشر ثقافة الحقوق والإطلاع وسؤال المختصين في القانون لرفع مستوى وعي المواطن فيما يتعلق بإجراءات الحماية التي قد يجهلها الكثيرون، موضحا أن هناك جهات تُعنى بتثقيف الفرد ابتداء بجمعيات حقوق الانسان وبرنامج الأمان الاسري ومراكز الحماية .
«الشؤون الاجتماعية»: إيواء المعنّف لايكفي دون ردع المعتدي
أوضح محمد المالكي -مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في جازان بالإنابة- أنه عند اتصال الأسرة أو الفرد أو ورود بلاغ يطلب حمايتهم، يتم التعامل مع البلاغ فورا حسب خطورته مشيراً إلى أنه في البداية يتم العمل على إيجاد مكان آمن لهم في محيط العائلة وإذا لم يتيسر ذلك يتم الإيواء لدى دار الحماية، مؤكدا على وجود العديد من الصعوبات أثناء مباشرة بعض الحالات، وقد يهاجمنا المعتدي سواء كان مدمنا أو مريضا نفسيا.
وأشار إلى أنه لا شيء يثنيهم عن حماية الضحية سواء كانت أسرة بكاملها أو فردا، لافتاً إلى أن بعض الأسر ترفض الإيواء بالدار وتفضل البقاء عند الأقارب، وهنا يتم اصطحابهم للمكان الذي يرغبون به والتأكد من تحقق الأمن والسلامة لهم بذلك المكان.
وأكد المالكي على أن إيواء الأسرة وحده لا يعد حلا بينما المعتدي يظل طليقا، اذ لا بد من خروجهم في يوم من الأيام ويبقى خطره قائما عليهم بل ربما أخطر من ذي قبل، ولعلاج ذلك أتمنى تعاون كل من الصحة النفسية والمحاكم والشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وكافة الجهات واللجان ذات العلاقة، وكل ذلك في سبيل تحقيق الأمن والأمان لأسر المتعاطين والمرضى النفسيين عن طريق القبض عليه والتحقيق معه، وقياس مدى ضرره وتحويله للعلاج مع تطبيق العقوبات عليه ان استدعى الأمر ذلك.
وعن فترة إقامة الأفراد والأُسر بدار الحماية الاجتماعية، قال المالكي: هناك فترة محددة طبق الأنظمة لكننا قد نضطر لتمديد إقامة الأسرة أو أحد أفرادها في حين لا يوجد مأوى آمن يتم الخروج له أو في حال رفض الأقارب استلام الضحية المعنفة، وكثيرا ما تحدث معنا بدار الحماية الاجتماعية.

محامي قضية "منصور وفاطمة" .. حكم قاضي العيينة باطلٌ شرعاً ولا يجوز

المصدر: جريدة سبق الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
https://sabq.org

بدر الجبل تبوك

أكّد المحامي أحمد السديري؛ محامي قضية النسب الشهيرة "منصور ـ وفاطمة"، أن حكم محكمة العيينة في قضية تكافؤ النسب باطلٌ شرعاً ولا يجوز، وهناك تكافؤ في النسب، فالفقهاء يعتدون بالنسب، وهو المركز الاجتماعي وليس بالنسب العرقي.

وذكر السديري ـ محامي قضية "منصور ـ وفاطمة" التي انتهت قبل سنوات عدة بنقض المحكمة العُليا الحكم الصادر من محكمة الجوف وإعادة شمل الأسرة ودرء الضرر عن الزوجين، أن هناك موانع شرعية تمنع التفريق بين الزوج وزوجته بحجة تكافؤ النسب، وهي أن ولي الفتاة زوَّجها برضاه وبرضاها ودخل بها الزوج.. كل هذا يمنع التفريق بسبب عدم تكافؤ النسب.

وأوضح السديري؛ أن الفقهاء اختلفوا في النسب أو في الكفاءة، فالكفاءة تتعلّق بالمركز الاجتماعي وليس بالنسب العرقي، وهناك أقوال لأحمد بن حنبل تقول إن الكفاءة هي المركز الاجتماعي؛ بمعني أن تاجراً كبيراً لا يزوج زبالاً، ولكن هنا حتى لو أن هناك اختلافاً في العِرق "مثلاً"، فلا يجوز التفريق بينهما لأن وليها زوّجها برضاه وبرضاها ودخل بها الزوج، فهذا ما أجمع عليه كل الفقهاء، مبيناً أنه يلزم على القاضي أن يأخذ بالسابقة القضائية في قضية "منصور ـ وفاطمة".

يُذكر أن قاضي محكمة العيينة أعاد للأذهان بعد أن أصدر حكمه الابتدائي بالتفريق بين زوج وزوجته بحجة عدم تكافؤ النسب "قصة "منصور وفاطمة" التي حكم قاضي محكمة الجوف بالتفريق بينهما؛ بحجة الكفاءة النسبية"، وتمّ تأييد حكم القاضي من محكمة الاستئناف، وبعد مرور سنوات من الحكم، كلّفت هيئة حقوق الإنسان المحامي أحمد السديري؛ بعد أن أثار هذا الحكم ضجةً كبيرة، وتناولته الصحف الغربية.

وكتب السديري؛ طعناً حكمت المحكمة العُليا على أثره، بنقض الحكم الصادر من محكمة الجوف، وإعادة شمل الأسرة ودرء الضرر عن الزوجين، ويعد الحكم نهائياً لا يمكن نقضه.

التفريق رغم أنف الزوجة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145618

ياسر بن علي المعارك

ما أن انتهت ندوة (دور القضاء في حماية حقوق الإنسان) التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان بمشاركة وزارة العدل وانتهت بتوصية الاهتمام بقضايا حقوق المرأة.. حتى فجعنا بفديو المواطنة مها التي تشكو من قرار محكمة العيينة القاضي بتطليقها من زوجها بناء على دعوى عدم تكافؤ النسب!

سنوات عديدة طويناها وقضايا عدم تكافؤ النسب تقبل في المحاكم بالرغم من أنها لحالات زواج مكتمل الأركان الشرعية والقانونية، بل وصدر في بعضها أحكام بالتفريق كان لها شظاياها المضرة من حيث تشتيت شمل الأسر وزراعة ألغام اجتماعية مستقبلية لا يدري مخاطرها إلا الله.

وبالرغم من تصريح وزارة العدل بأن ولي المرأة تقدم بطلب فسخ النكاح بسبب وجود غش في معلومات النسب التي قدمها الزوج والذي بدوره رد على بيان العدل بأن من طالب فسخ النكاح هم أخوال وأعمام زوجته وان نسبه صحيح ولا تشوبه شائبة.. إلا أن الثابت هي تلك التساؤلات الحائرة وأهمها... هل يحق للولي والقاضي تطليق الزوجة من زوجها رغما عنها وإن رضيت بنسبه وحتى لو بني على غش؟ وهل الأفضل من باب درء المفسدة تشتيت الأسرة بكل ما يحمله الأمر من مفاسد خافية وصريحة؟

وهل تنظر المحكمة للمفسدة الثابتة بعد التفريق ومنها ان الزوجة لن يقبل أبناء عمها بالزواج منها لكونها تزوجت بشخص أقل منهم نسباً إضافة إلى أن الأطفال سينشأون في بيئة أخوالهم وهم كارهون لهم؟

لقد تزوج بلال - وهو مولى- أخت عبدالرحمن بن عوف وهو من قريش، كما تزوج زيد بن حارثة، وهو مولى، زينب بنت جحش وهي مخزومية.. وهذه دلالة على البعد العدلي والمساواة في الإسلام وانه يقف على النقيض من أحكام التفريق بسبب تكافؤ النسب!

مجتمع بعضه يعيش قمة تناقضاته.. ينادون بالوحدة الإسلامية والمساواة في الإسلام وهم لا يقبلون زواج أبناء الوطن الواحد.. مجتمع ذكوري يجيز لنفسه الزواج بفتاة بلا نسب قبلي ومن أي جنسية ومذهب، ويحكم بعنوسة أخته بدعاوى النسب الأقل حتى لو كان طالب الزواج ممن (ترضون دينه وخلقه)، مجتمع بعضه يستغل الوصاية في عضل البنات وسرقة إرثهن والتحكم في قراراتهن المصيرية، دون مراعاة لنصوص الإسلام وعدالته التي حفظت حقوق المرأة وكرامتها من كل إهدار وجور!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يناقش استقدام العاملات من تشاد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14992321

الرياض – سعاد الشمراني
على رغم اتهام المتحدث باسم مكاتب الاستقدام مجلس الشورى بأن توصياته لا تقدم ولا تؤخر، إلا أن المجلس لا يزال مستمراً في نقاشاته تلك، وكان الاستقدام من دولة تشاد الأفريقية هذه المرة، هو موضوع التداول تحت «القبة» الأربعاء المقبل.
وعلمت «الحياة» أنه ستجري مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل ووزارة الوظيفة العامة في جمهورية تشاد، وهو اتفاق ينص على تنظيم آليات إرسال العمالة المنزلية (الرجالية والنسائية) من تشاد إلى المملكة، وما تضمنتها من مسارات، بينها تكاليف وأجور العمالة المنزلية التشادية، إضافة إلى موعد بدء إصدار التأشيرات الخاصة باستقدام العمالة عبر موقع «مساند» الإلكتروني، المعني بشؤون العمالة المنزلية.
من جهة أخرى، يناقش المجلس اليوم (الإثنين) تقرير لجنته المالية في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة السويد لتجنب الازدواج الضريبي، ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، ومشروع البروتوكول المرافق له.
وعلمت «الحياة» أن الاتفاق يعد إطاراً قانونياً مستقراً يحدد العلاقات الضريبية بين المملكة والسويد، ويحدد بشكل واضح المعاملة الضريبية عند ممارسة مقيم من إحدى الدولتين للنشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى، وتضمن عدم الازدواج الضريبي على الدخل المتحقق من نشاط المستثمر.
وأكد مصدر أن هذا الاتفاق يقلل العبء الضريبي على المستثمرين، مضيفاً أنه «يحقق لهم الشفافية في المعاملة الضريبية، ويوفر لرجال الأعمال ميزات وتخفيضات ضريبية لإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة، والبحث عن آليات وفرص لدعم التجارة بين البلدين وكذلك بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المشتركة».
وذكر المصدر أن اتفاقات منع الازدواج الضريبي التي توقعها المملكة تهدف إلى القضاء على الازدواج الضريبي للمواطنين والشركات المتعاقدة الأخرى، كما تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مناسبة لجذب رؤوس الأموال بين الطرفين المتعاقدين، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق يأتي في ظل حجم التبادل التجاري بين البلدين البالغ نحو 6900 مليون ريال.

"تعليم جدة": عقوبات على مدرسة الطفل السلمي ومديرها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14992296

جدة - عثمان هادي
أصدرت الإدارة العامة للتعليم بجدة، ممثلة في اللجنة المكلفة بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب نواف السلمي داخل الحافلة الخاصة بمدرسة الأقصى الأهلية، عقوبات عدة بحق المدرسة ومديرها، ولكل من له صلة بالحادثة. وأوضح المتحدث باسم تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي أن مدير التعليم تابع مجريات التحقيقات التي قامت بها اللجنة المكلفة، المكونة من مدير مكتب التعليم الأهلي بجدة رئيساً، وعضوية كل من مدير الأمن والسلامة، ومدير مكتب التعليم بالنسيم، ومندوب من المتابعة، ومندوب من النقل المدرسي، ومندوب من الشؤون القانونية.

وأضاف الغامدي أنه بناءً على التحقيقات وما رصدته اللجنة حول الحادثة اتضح التفريط التام من سائق الحافلة، لعدم تفقده لها بعد نزول الطلاب، والقصور من إدارة المدرسة في تفقد الغياب، وإعمال وتفعيل التعميم الصادر من إدارة التعليم في هذا الشأن، الذي يؤكد على أن يقوم مسؤول النقل المدرسي بتفقد الحافلة، كما اتضح قصور المدرسة في ما يخص اختيار السائقين وتدريبهم ومتابعة أعمالهم باعتبار الحافلة ملكاً للمدرسة.
وبناءً على ذلك أوصت اللجنة المكلفة بتحميل مدارس الأقصى الأهلية الالتزامات المترتبة على الحادثة كافة، وإحالة مدير المدرسة إلى لجنة مديري المدارس لاستكمال إجراءات إعفائه، مع إيقاع عقوبة إدارية، ومتابعة مجريات القضية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام في ما يخص سائق الحافلة، وتطبيق لائحة الجزاءات على المدرسة في ما يخص الحالة المتعلقة بسلامة النقل المدرسي، التي تشمل العقوبات المالية على الإداريين المعنيين بالمدارس، ورفع ملف القضية إلى محافظ جدة ووزير التعليم وهيئة التحقيق والادعاء العام. وبيّن الغامدي أن اللجنة المكلفة أوصت بعدد من التوصيات الخاصة بالأمن والسلامة، ومنها: أن تقوم الإدارة ممثلة في إدارة الأمن والسلامة ومكتب التعليم الأهلي والنقل المدرسي، ومكاتب التعليم كافة بوضع خطة ميدانية، وعمل مراجعة شاملة للأمن والسلامة في مدارس البنين والبنات الحكومية والأهلية والعالمية كافة، إضافة إلى توقيع تعهد خطي من سائقي حافلات النقل المدرسي بالمدارس الأهلية بالتأكد من نزول جميع الطلاب وتحملهم المسؤولية في ذلك، وضرورة حصول سائق الحافلة المدرسية على رخصة عمل من إدارة التعليم، بعد إجراء الاختبارات اللازمة، والتأكيد على مديري ومديرات المدارس بالمتابعة للأمن والسلامة عموماً، والنقل المدرسي خصوصاً، وتفعيل التعاميم والأدلة الإجرائية في هذا الشأن، والعمل على إيجاد مشرفين بالمدارس يكون من مهماتهم الإشراف على النقل المدرسي. واختتم المتحدث الرسمي لتعليم جدة البيان بالتأكيد على جميع المدارس بتفعيل وسائل الأمن والسلامة، مبيناً أنه «لا تهاون في ما يخص سلامة أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات».

تداول ومناقشة تجارب دول التعاون

ندوة " خليجية " في الرياض لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145621

الرياض- صالح الحميدي
نوه أسامة بن عبدالعزيز الربيعة نائب الرئيس العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالدعم اللا محدود الذي تجده الهيئة من خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وقال الربيعة ل "الرياض" ان الهيئة تستمد عملها بعد الله من هذا الدعم مؤكدا أن خادم الحرمين رعاه الله دائما يؤكد ويوجه لمتابعة حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في كل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص الذي يشارك مع القطاعات الحكومية في اي عقود وقال ان المواطن هو الاساس في كل عمل تقوم به الهيئة وبالتالي نحتاجه في ان يكون العين الساهرة والمتابعة وان كان لديه أي ملاحظة او شكوى او بلاغ او شعور بان هناك خللا في أي مشروع او فساداً مرتكباً بأن عليه ان يأتي ويبلغنا وقد وضعنا مجموعة من الطرق للوصول واستقبال البلاغات مؤكدا حرص الهيئة الدائم على التواصل مع المواطن.
الربيعة : الهيئة تستمد عملها من دعم خادم الحرمين
وقال د.عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة ان مكافحة الفساد وحماية النزاهة لا يمكن ان يتحقق على نحو فعال إلا من خلال تكاتف الجهود على المستوى الوطني و الاقليمي و الدولي.
واشار في كلمة القاها نيابة عن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مفتتحا ندوة التعاون الخليجي في مكافحة الفساد"التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" صباح امس بفندق "رافال كمبنسكي" بالرياض الى ان ما وصل اليه التعاون بين دول المجلس متقدما يدعو الى المزيد من التعاون لمكافحة الفساد وحماية النزاهة والعمل على إيجاد آليات

عمل ووسائل مشتركة تحقق ذلك وهو الدور الذي تقوم به لجنة رؤساء الاجهزة المختصة بمكافحة الفساد بدول المجلس لتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الذي يتطلع له قادتنا حفظهم الله.
العبدالقادر : حماية النزاهة يمكن أن تتحقق بتكاتف الجهود
ونوه العبدالقادر باهمية الندوة في تحقيق المزيد من التعاون الفعال بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد و قال ان تجارب دول المجلس المشاركة في الندوة تستحق التعرف عليها والاستفادة منها مضيفا ان التعرف على الوضع الراهن للتعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول المجلس سوف يفتح افاقا متسعة لتطوير هذا التعاون.
وقد شارك في الندوة التي اقيمت فعالياتها امس على مدار جلستين متخصصون من المملكة وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان و جاء المتحدث الاول مشيرا الى تجربة دولة قطر في الرقابة على تنفيذ العقود حيث تحدث كل من محمد بن على المري مدير ادارة الشؤون الادارية والمالية بهيئة الرقابة الادارية والشفافية بدولة قطر وعلي حسن البوحدود المدير التنفيذي للمشتريات والشؤون المالية باللجنة العليا للمشاريع والارث بدولة قطر عقبه تحدث د. عبدالله بن سليمان العمار المستشار بادارة العقود والمشروعات بنزاهة حول تجربة المملكة في الرقابة على تنفيذ العقود وجاء المتحدث الثالث محمد بن راشد الزعابي مدير ادارة مكافحة الفساد والتحقيق في المخالفات المالية بديوان المحاسبة بدولة الامارات وبدأت الجلسة الثانية متحدثا فيها كل من د. سالم بن مبارك الفرحان مدير عام الادارة العامة للمعلومات والدراسات في نزاهة حول التعاون القائم بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون وجاء فهد بن احمد الفارسي مدير دائرة اقرارات الذمة المالية بجهاز الرقابة المالية والادارية بسلطنة عمان متحدثا عن اهمية الربط المعلوماتي والاداري بين دول مجلس التعاون للحد من الفساد.

التحقيق في شكوى جديدة طالت مجمع الأمل النفسي بالمدينة المنورة

حافظ: أبوابنا مفتوحة للمشتكي والجميع بما لا يتعارض مع الصالح العام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/670873

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
علمت «المدينة» من مصدر في وزارة الصحة أن الوزارة وجهت بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في شكوى جديدة طالت مجمع الأمل للصحة النفسية بالمدينة المنورة، لتنضم لعدد من الشكاوى السابقة، والتي تم فتح تحقيقات موسعة بشأنها.
وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «المدينة» فإن اللجنة تواجدت في موقع المجمع خلال الأيام الماضية، وأجرت عدد من التحقيقات مع قيادات المجمع وعدد من منسوبي المجمع، وبحسب الشكوى التي تقدم بها أحد منسوبي المجمع فإن الشكوى تضمنت عدد من الملاحظات الإدارية، كما تضمنت الشكوى ورود عبارات دارت بين منسوبي المجمع منها الدعوة إلى شرب القهوة في المكتب، وباشرت اللجنة بالتحقق من جميع ماورد بالشكوى لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ويأتي التحقيق بعد عدد من التحقيقات السابقة التي طالت المجمع منها تحقيق إحدى الجهات الأمنية بشكوى تقدم بها منسوبي المجمع ضد إجراءات خاطئة في صرف بدلات تميز وإشراف لرؤساء اقسام بالمجمع.
ردة فعل روتينية
في المقابل ذكر لـ«المدينة» المدير التنفيذي لمجمع الأمل للصحة النفسية ونائب رئيس مجلس ادارة مجمع الأمل للصحة بالنفسية بالمدينة المنورة الدكتور أحمد حافظ أنه تماشيًا مع سياسة التحول الشامل التي تشهدها معظم قطاعات الدولة و

منها القطاع الصحي، و بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل تم إصدار قرارات إعفاء وقرارات تكليف لبعض الزملاء و رؤساء الأقسام بالمجمع الأمر الذي قوبل بالرفض و التشكي من البعض والقبول من البعض الآخر.
وأضاف الدكتور حافظ أنه كردة فعل روتينية من الوزارة لشكوى من أحد الزملاء الذين تم إعفاؤهم تم الشخوص على الموقع للتأكد من حيثيات الشكوى، وأضاف لم ترصد لجنة التحقيق أي تجاوزات إدارية أو مالية.
وأكد حافظ أن قرارات ادارة المجمع لا تصدر من شخص واحد إنما من كافة أعضاء مجلس الإدارة و كل ذلك ضمانًا؛ لأن يكون القرار أقرب للصواب والمصلحة العامة وأثبت وأدوم وابتعادا عن شخصنة الأمور والقرارات الارتجالية الفردية. وذكر أنه يعلم الجميع أن نجاح أي إدارة لا يقاس بشكاوى فردية مع الاحترام الشديد لآراء جميع الموظفين وأهمية الإنصات لهم، إنما يقاس بمخرجات الخدمة المقدمة ومستوى الرضا العام للموظفين ومستوى الرضا العام للمرضى والمراجعين والالتزام بالمعايير العالمية للجودة في الأداء.
وأضاف نفيد الجميع ومنهم الموظف المشتكي وباقي الزملاء أن أبوابنا مفتوحة لخدمتهم بما لا يتعارض مع الصالح العام فإن أصبنا فمن الله و إن أخطأنا فمن أنفسنا.
شكاوى سابقة
يذكر أن صحة المدينة أغلقت ملف تحقيق سابق مع عدد من منسوبي مجمع الأمل للصحة النفسية من خلال لجنة ثلاثية.

القصيم: إنشاء جائزة لتوطين الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Con20160411833898.htm

سلمان الضباح (بريدة)
وافق أمير منطقة القصيم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود، على إنشاء جائزة فيصل بن مشعل لتوطين الوظائف، تعنى بتحفيز القطاع الخاص في توظيف الشباب من الجنسين بالمنطقة، موجها أن تكون لجنة التنسيق الوظيفي جزءا لا يتجزأ من برنامج التوطين الجديد، الذي يختص بجميع أعمال توطين الوظائف في المنطقة، ودعمه بكل ما يحتاجه من الإمارة ومن الجهات ذات العلاقة بما يحقق أهداف وتطلعات ولاة أمرنا.
جاء ذلك خلال لقائه أمس (الأحد) وكيل إمارة المنطقة عبدالعزيز بن عبدالله الحميدان، ومستشار أمير المنطقة الدكتور فيصل الخميس، والمدير التنفيذي لبرنامج التوطين بالمنطقة أحمد المشيقح.
من جانبه، أوضح الحميدان أنه جرى خلال اللقاء العمل على إعداد الإطار العام لعمل البرنامج بالمنطقة، وعرض الأهداف والهيكل التنظيمي والمهمات والاختصاص، وما حققته لجنة التنسيق الوظيفي بالمنطقة التي أسسها أمير المنطقة قبل ست سنوات. مبينا أنها أسهمت في التنسيق لتوظيف أكثر من سبعة آلاف شاب وفتاة في منشآت القطاع الخاص بالمنطقة بالتعاون مع شركاء اللجنة.
من جهة ثانية، استقبل أمير منطقة القصيم في مكتبه بمقر الإمارة، مدير شرطة المنطقة اللواء بدر بن محمد الطالب، يرافقه مدير المتابعة الإجرائية بشرطة المنطقة أحمد بن صالح السالم.
واطلع خلال الاستقبال على برنامج المتابعة الإجرائية في تسريع وتيرة العمل، وقياس الأداء بشرطة القصيم. وأشاد أمير القصيم بالجهود الكبيرة التي تبذلها شرطة المنطقة في خدمة الوطن والمواطن، مشيرا إلى أن هذا البرنامج سيسهم بشكل كبير بالمتابعة الدقيقة للإجراءات الرسمية كافة.

هيئة عامة لشؤون المعوقين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259530&CategoryID=5

عنيزة: محمد الشويعي، عبدالرحمن الفنيخ 11-04-2016 AM 1:05
كشف عضو مجلس الشورى الدكتور محمود البديوي لـ"الوطن"، أن المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة سيرى النور قريبا، لافتا إلى أن هناك مشروعا لإنشاء هيئة عامة لشؤون ذوي الإعاقة، تكون ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتختص برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة، وضمان جودة الخدمات المقدمة لهم.
فيما انطلقت صباح أمس فعاليات اليوم الأول للملتقى السادس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، والذي نظمته جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية "تأهيل" تحت شعار (تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة أحدث الممارسات لغد واعد)، أكدت مناقشات الملتقى أن معدلات الإعاقة تتزايد بشكل سريع في المملكة، وأن الدولة اتخذت خطوات كثيرة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة.
وكشفت المناقشات عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بخدمات المعاقين.
ويستمر الملتقى حتى يوم غد الثلاثاء في قاعة التدريب والتطوير بمجمع الجفالي للرعاية والتأهيل، أحد الفروع الإنسانية العملاقة لجمعية عنيزة، وذلك بمشاركة نخبة من المختصين في دول الخليج والعالم العربي وعدد من المختصين من الدول الأجنبية، ممن سيشاركون في تقديم المحاضرات وورش العمل، لإثراء الملتقى بالخبرات والورش التدريبية.

سبع جلسات

شهد اليوم الأول للملتقى سبع جلسات، ناقشت الأولى البرامج والأنظمة والإستراتيجيات في مجال التأهيل، وترأسها الدكتور محمود البديوي، فيما تولى المهندس عبدالرحمن القرعاوي مهمة مقرر الجلسة. وقدم الدكتور صالح محمد الصالحي ورقة عمل خلال الجلسة تحت عنوان (الرعاية التكاملية للمصابين باضطراب التوحد.. أين نقف؟)، أكد فيها أنه لا يوجد خلاف على زيادة أعداد المصابين باضطراب طيف التوحد مع ثبات، وفي بعض الأحيان تأخر الخدمات نوعا وكما، وكذلك لا يوجد شك بأن المناطق الطرفية تعاني أكثر في توفر الخدمات بشكل منظم وفعال، وحتى هذه اللحظة فإن أسر المصابين هم من يقومون بالتنسيق لحصول مصابيهم على الخدمات والحقوق. وأشار إلى أن كثيرا من الأطفال لا يحصلون على الحد الأدنى من الحقوق والخدمات، نتيجة تفاوت وعي المجتمع.

غياب التنسيق

قال الدكتور الصالحي إنه من المؤسف أن الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات لا تتحدث مع بعضها، ولا تقوم بأدنى درجات التنسيق بما في ذلك الجهات غير الرسمية مما يضاعف العبء على ذوي المصابين، ويحد من الاستفادة من الموارد المختلفة المتوفرة.
وأضاف: رغم عدم وجود دراسات عن مخرجات التدخلات العلاجية والتأهيلية والتعليمية بالمملكة، إلا أن المشاهدات تؤكد ضعف المخرجات واستمرار اعتماد أغلبية المصابين على الآخرين، وبما في ذلك إدخال أعداد كبيرة لمراكز إيواء دائمة وبأعمار صغيرة.
وأكد الصالحي أن الدراسات والتجارب الدولية تعتمد على التكاملية في تقديم الخدمات، ووجود جهات تنسيق ومتابعة تضمن حصول المصابين على الخدمات وهي ركيزة وهدف وطني إستراتيجي للمجتمعات المتقدمة، مشيرا إلى أن برنامج "تيش" بكالورينا الشمالية مثال حي ومتميز.
وقال "لعل وجود بعض الموارد الجيدة في بعض مناطق المملكة بما في ذلك خبرات وكفاءات في إدارة المشاريع حافز لبدء برنامج تكاملي شامل للمصابين بالإعاقة، وبالذات المصابين باضطراب التوحد، ولعل أفضل الفرص تتوفر في المنطقة الشرقية ومن في حكمها لتوفر جهات غير حكومية لديها الرغبة في تطوير الخدمات وتقليل الأثر السلبي لها، ويمكن إدارة برامج رعاية تكاملية تشمل الخدمات الحكومية، ولكن بعيدة عن البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية".

تحسين الجودة

تناول الدكتور فرانك جورج بيشوي التميز المؤسسي، موضحا أن تحسين الجودة هو نهج رسمي لتحليل الأداء وبذل جهود منتظمة لتحسينه. وأضاف أن هذه الدورة تعتبر استعراضا ومناقشة لضمان الجودة وبروتوكولات تحسين الجودة والأنظمة، وسيتم تحليل خطة المؤسسة الخاصة بضمان الجودة مع التركيز على التخطيط الشخصي. كما استعرض أهمية وضع معايير للخدمات والتوقعات وتنفيذ نظم التفتيش الذاتي.

تشخيص الإعاقة

ألقى استشاري طب نفس الأطفال والمراهقين، رئيس قسم الصحة النفسية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية، والمشرف على مركز تنمية الإنسان، رئيس لجنة الاعتراف والتدريب للطب النفسي بالهيئة السعودية للتخصصات الطبية الدكتور عمر بن إبراهيم المديفر محاضرة، تناول فيها التصنيف الدولي لتأدية الوظائف لتشخيص الإعاقة، والتوحد وفرط الحركة وتشتت الانتباه، وبرامج منظمة الصحة العالمية.

خدمات أسر الشهداء

بدأت فعاليات الجلسة الخامسة تحت عنوان (الخدمات التأهيلية المقدمة لأسر الشهداء والمصابين العسكريين)، وترأسها اللواء ركن طيار متقاعد عبدالله السليم، رئيس مجلس إدارة جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية، واستهلها مدير إدارة شؤون الشهداء والمصابين في وزارة الداخلية المقدم حسام الراشد بتقديم ورقة عمل بعنوان (الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية لأسر الشهداء والمصابين العسكريين)، فيما ترأس عضو مجلس الشورى الدكتور حمد عايض آل فهاد الجلسة السادسة بعنوان (نظام مقترح لأسر الشهداء والمصابين العسكريين).

التحديات المستقبلية

تحدثت استشاري العلاج الطبيعي، والأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود الدكتورة هناء بنت إبراهيم السبيل في القاعة النسائية عن خدمات التأهيل في المملكة من خلال نظرة شاملة للوضع الراهن والتحديات المستقبلية، مؤكدة أن معدلات الإعاقة بأنواعها المتعددة تتزايد بشكل سريع في المملكة، وأن الدولة اتخذت خطوات عديدة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة، حيث تطورت الخدمات الصحية بشكل لافت خلال العقود القريبة، وما زالت هناك حاجة لتطوير خدمات التأهيل الصحي نظرا للنمو السكاني الكبير الذي تشهده المملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

7 مداخل للفساد في تنفيذ المشاريع الحكومية.. منها تواطؤ الموظفين مع المقاولين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/11/article_1046114.html

حددت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، سبعة مداخل للفساد في تنفيذ المشاريع الحكومية في السعودية، ويتمثل ذلك في تواطؤ الاستشاري المشرف على التنفيذ مع المقاول أو مع الجهاز الفني المشرف على المشروع، إضافة إلى كثرة عدد المشاريع التي ترسى على مقاول واحد. وأوضح تقرير لـ"نزاهة" اطلعت "الاقتصادية" عليه، أن من أسباب الفساد في المشاريع، التوسع في الاعتماد على مقاولي الباطن، وتراخي الجهة في إعمال النصوص النظامية بحق المقاول سواء بالتواطؤ معه أو بالإهمال، وكثرة أوامر التغيير خلال مراحل تنفيذ المشروع، وضعف المستوى الفني لجهاز الإشراف في الجهة صاحبة المشروع، وضعف إمكانيات المقاول الفنية والمادية. وجاء في التقرير أن الهيئة تقوم بمتابعة عقود المشاريع - وفقاً لاختصاصاتها – ، حيث تراجع الشروط، وتتحقق من أنها متفقة مع الأنظمة والتعليمات، وذلك من خلال ثلاث مراحل، "مرحلة ما قبل الترسية، ومرحلة الترسية، ومرحلة ما بعد الترسية"، وتشمل المتابعة أيضا إعداد برنامج شخوص من قبل مختصين "مهندس، قانوني" للاطلاع على مراحل سير تنفيذ المشروع، وأنها تتم وفقاً للشروط والمواصفات المعتمدة، والتحقق من أنه لا توجد تجاوزات أو مخالفات تنطوي على شبهة فساد. من جانبه، قال عبد الله

العمار، مستشار إدارة العقود في "نزاهة"، إن أجهزة الرقابة في السعودية، تشمل هيئة الرقابة والتحقيق ووزارة المالية وديوان المراقبة العامة و"نزاهة".

توقيع مذكرة لتحسين الخدمات الصحية للمعاقين والمسنين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alyaum.com/article/4130625

حسن القحطاني - الدمام
وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الرعاية الاجتماعية مذكرة تفاهم وتعاون مع مستشفى جاما، وذلك لتوفير الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والسعي الى تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة لهم في مراكز التأهيل الشامل ودور الرعاية الاجتماعية التابعة له.
وتهدف الاتفاقية الى تحديد اطار العمل المشترك بين الطرفين للقيام بالأدوار المنوطة بكل طرف بما يتعلق بتطوير مستوى الخدمات
الصحية المقدمة للمقيمين في الفروع الإيوائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار سعي وكالة الرعاية الاجتماعية في التدريب المستمر للكوادر الطبية، ونقل حالات طريحي الفراش او التي تحتاج الى رعاية صحية لأقسام الرعاية طويلة الأجل، وتشغيل بعض الأقسام في الدور الإيوائية للوزارة، وتقديم خدمات الرعاية المنزلية لمن يخرج من دور الايواء لمتابعة وضعة الصحي والتنسيق مع الدار حيال ذلك.
وسيتم بموجب هذه الاتفاقية تشكيل فريق عمل مشترك من مهامه تحديد مدير للمشروع يتولى مهام التنسيق فيما بين الأعضاء لعقد الاجتماعات، متابعة تنفيذ أحكام المذكرة ودراسة القضايا التي تعوق تنفيذها، وتقديم التوصيات الضرورية بما يحقق الأهداف المرجوة منها، والعمل على تطوير الملف الطبي لمرضى الفروع الإيوائية المشمولين بأحكام المذكرة، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي لطريقة التعامل الصحي وما يحتاج اليه أفراد الحالات.

تسريح الموظفين بين العدالة والانتقائية!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/14990772

عبدالعزيز السويد

من حق الشركات تسريح موظفين إذا ما رأت حاجة ضرورية لذلك وفق ضوابط تكفل الحقوق، بشرط ألا يكون للتمييز ونفوذ أشخاص دور في ذلك، لا خلاف على هذا وتأكيده هنا سببه بعض التعليقات حول مقال الأسبوع الماضي عن اعتزام تسريح عدد كبير من الموظفين المواطنين في البنك العربي الوطني. إن البعض للأسف حينما يريدون نقاش قضية أو طرح رأي يفترضون أمراً ما من أفكارهم، ثم يبنون عليه تعليقاتهم أو طروحاتهم، وهذا لا يحقق نتيجة إيجابية خاصة في قضايا واضحة ومحددة الأسباب ومكامن الخلل.
حينما تكون مفاصل القرار التنفيذي للتوظيف والتسريح في يد وحيدة من دون رقيب أو حسيب يمكن توقع استغلال النفوذ والانتقائية بحسب الجنسية وعلاقات القرابة والمصالح الضيقة.

في قضية البنك وهو نموذج هنا لما يحدث في منشآت القطاع الخاص يبرز بشكل فاضح عدم التوازن والعدالة وسطوة النفوذ.
كون الموظف مواطناً لا يعني حصانة له من التسريح إذا كان لا يقوم بأداء الوظيفة كما يجب، لكن هذا العذر أو السبب المحتمل لا يجب أن يترك التقرير به لأجانب متنفذين يستطيعون انتقاء من يريدون للبقاء وتسريح الباقي، ومن الطبيعي أن يهتموا بالأقارب والأصحاب والنسايب.
ودائماً يقال عند كل مشكلة فتش عن المستفيد، وفي الواقع ربما هناك أكثر من مستفيد منهم الظاهر ومنهم من يقبع خلف الواجهة.
إن تعارض المصالح هو من الأسباب الرئيسة في تفشي الفساد وسوء استغلال المواقع الوظيفية والنفوذ، ولو وضع قانون في البلد ضد تعارض المصالح لتحقق الكثير من العدل وتحسنت الفرص الإيجابية لتوظيف الموارد في مكانها الصحيح.
والسؤال الذي لا يجد إجابة ما هو سبب عجز مؤسسة النقد عن التدخل البناء حفاظاً على حقوق الموظفين المواطنين؟ كما تتدخل وزارة العمل للحفاظ على حقوق موظفين غير مواطنين، هذا السؤال ربما يكشف عن سبب قوة موظف أو موظفين أجانب أو غيرهم أوكلت لهم إدارة تنفيذ توجه ما، بحيث يستغلون شكل وأسلوب التطبيق لتحقيق مصالحهم على حساب آخرين في الغالب هم مواطنون منتجون سيضافون إلى أرقام البطالة.

الشورى بين مسوغات التغيير ومبررات التمرير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Con20160411833878.htm

محمد حسن مفتي

لشهور طويلة ثار الجدل في العديد من وسائل الإعلام المحلية حول اتجاه مجلس الشورى لرفع سن التقاعد، سواء إلى 65 أو إلى 62 عاما، وقد سعى بعض أعضاء المجلس لتوضيح مبررات الحاجة إلى هذا التعديل، وقد بدت لي هذه المبررات سطحية ضحلة تفتقد إلى الكثير من العمق، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، والهدف منها تمرير مثل هذا القرار دون مسوغات علمية كافية، وبداية يجب التنويه بأن مثل هذا المقترح ليس في حاجة إلى اقتباس حيثيات إصداره من خلال تجارب أو خبرات دول أخرى، فهو قرار محلي بالدرجة الأولى ويخضع لظروف وطبيعة كل دولة على حدة.
في الحقيقة يمكن رد مبررات رفع سن التقاعد التي تم طرحها إلى اقتراح أحد الأعضاء بأن 60 سنة ميلادية تعادل 62 سنة هجرية، وهو يبدو كما لو أنه مخرج لمؤسسة التقاعد لرفع سن التقاعد من أجل توفير موارد مالية متجددة للمؤسسة، وهذا أمر في حد ذاته يخص مؤسسة التقاعد وحدها، والتي كان عليها بدلا من اللجوء إلى مثل هذه المقترحات أن تلجأ إلى بدائل أخرى استثمارية لزيادة مواردها المالية، بدلا من إقحام الموظف الحكومي في سنوات أخرى من العمل اليومي ومصادرة حقه في الحصول على التقاعد.
أما المبرر الثاني الذي تم ذكره فيكمن في زيادة كفاءة الخدمات الصحية التي أصبح بإمكان المواطن العادي الحصول عليها، وبالتالي فإن معدل زيادة عمر الإنسان وتحسن صحته بوجه عام يسوغ رفع سن التقاعد ويلغي المبرر السابق بأن سن الستين هو السن الحرج الذي يتعين خلاله أن يتقاعد المرء ويخلد للراحة لتدهور حالته الصحية وتقدمه في العمر، وفي اعتقادي أن هذا المبرر غير مدروس وسطحي ولا تؤيده دراسات علمية متخصصة في هذا الشأن، وبالتالي فهو لا يعدو أن يكون مبررا إنشائيا لا يعتد به؛ لأن التطور في مجال الخدمات الصحية هو تطور عام ويحدث في غالبية دول العالم.
من المؤكد أن أسباب زيادة سن التقاعد يجب أن ترتبط بالخطط القومية للدولة، وأهمها معدل دوران العمل في القطاع الحكومي، فمعدلات البطالة سوف تتزايد لا محالة بذات المقدار الذي سوف يتم رفع سن التقاعد إليه، وهو ما سيتسبب في

أزمة اقتصادية أكبر واجتماعية أعمق، كما سيثير أزمة فعلية وجوهرية حول مفهوم ضخ دماء جديدة في البنى الهيكلية لمؤسسات الدولة العامة والقيادية، والتي تبحث بجدية عن قيادات شابة جديدة جذابة تبدأ مرحلة إدارة الدولة بمنظور علمي وحديث مبتكر.

من المؤكد أن مثل هذا المقترح يحتاج قبل إقراره لإجراء العديد من الدراسات العلمية والمجتمعية والاقتصادية عن العلاقة بين رفع سن التقاعد وبين ارتفاع نسبة البطالة ومعدل الدوران الوظيفي الحكومي، فهذا القرار هو قرار محلي يعتمد على النسب العامة والإحصائيات الخاصة بقضايا رئيسية تمس جميع طبقات المجتمع كافة، كما أنه يحتاج لفرز وتصنيف للقطاعات الاقتصادية بالدولة، فبعض القطاعات قد تحتاج لرفع سن التقاعد لأنه سيضيف لها مزايا نسبية أو فوائد جوهرية، بينما سيمثل رفع هذا السن لبعض القطاعات الأخرى تباطؤا في معدلات الإنجاز وتسربا للنخب القيادية الشابة المؤثرة في إدارة المؤسسات على نحو فعال، لمؤسسات أخرى تبحث عن طرق مبتكرة لقيادتها وإدارتها.

الموضوع إذن لا يمكن تعميمه ولا يمكن البت في قرار بشأنه دون الاستناد لنتائج دراسات عملية وميدانية معمقة تتناول القضية من خلال عدة زوايا مختلفة، فعلى سبيل المثال تعاني الجامعات السعودية شحا ملموسا في العديد من التخصصات الأكاديمية، وبالتالي فإنها تحتاج لرفع سن التقاعد للاستفادة القصوى من الكفاءات الموجودة بالفعل والحفاظ عليها بدلا من إهدارها، هذا بخلاف أن الأداء الفكري والمجهود الذهني والعمل النظري يتم صقله بمرور السنوات وازدياد عدد سنوات الخبرة والمعرفة، وليس العكس بطبيعة الحال، وهذا بخلاف الكثير من التخصصات ومجالات العمل الأخرى التي تحتاج لشباب متحمس متقد، لم يدب الوهن في أوصاله بعد.

ما نرجوه من المجلس عند مناقشته لهذا الموضوع، أن يتبنى منهجا علميا عند قيامه باتخاذ القرارات المصيرية في المجتمع، لا تعتمد على الرفض المطلق أو القبول المطلق، وأن يخرج بقرارات نوعية لا قرارات إجمالية كمية، وأن يقوم بفرز وتصنيف كل قطاع عامل بالدولة وإعداد مقارنة علمية توضح نتائج كل من تمرير القرار أو وقفه، بما يتماشى مع المصلحة العليا والشاملة للدولة، وبما لا يؤثر بالسلب على الخطط القومية والإستراتيجية للمملكة، والتي تتعارض مع إنصاف طرف على حساب طرف آخر، أو تمس التوازن والتعادل بين جميع قوى وأقطاب المجتمع كافة.

كاريكاتير

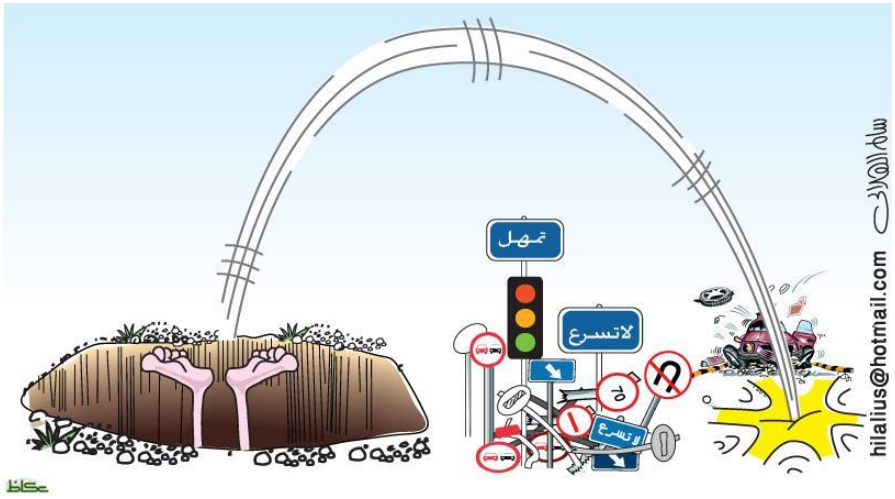

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Cartoon201604116900.htm

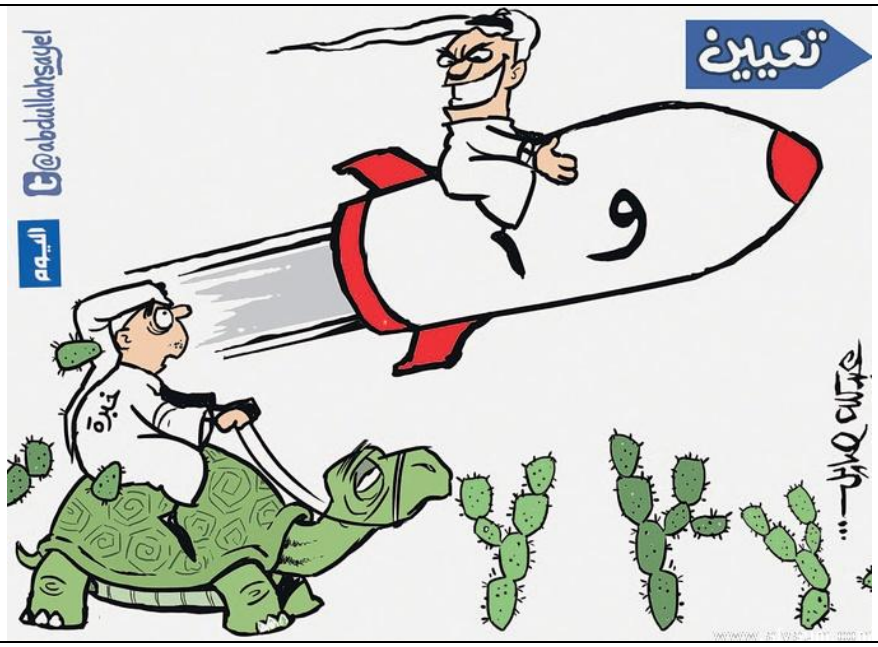

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4130538